هيئة تنظيم مركز قطر للمال

الدوحة – قطر

البيانات المالية

وتقرير مدقق الحسابات المستقل

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

الفهرس **صفحة**

تقرير مدقق الحسابات المستقلّ	--
بيان المركز المالي	١
بيان الدخل الشامل	٢
بيان التدفقات النقدية	٣
بيان التغيرات في حقوق الملكية	٤
إيضاحات حول البيانات المالية	٥-٣٨

ديلويت أند توش - فرع قطر
بناية البنك الأهلي - المركز الرئيسي
شارع سحيم بن حمد
منطقة السد
ص. ب ٤٣١
الدوحة - قطر

هاتف : ٤٤٣٤١١١٢ ٩٧٤+
فاكس : ٤٤٤٢٢١٣١ ٩٧٤+
www.deloitte.com

ديلويت.

ق. ر ٩٩-٨

RN: ٨٩٨/SA/FY٢٠٢٢

تقرير مدقق الحسابات المستقلّ

السادة أعضاء مجلس الإدارة الكرام
هيئة تنظيم مركز قطر للمال
الدوحة – قطر

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال ("هيئة التنظيم") التي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وبيان الدخل الشامل، و بيان التغيرات في حقوق الملكية، وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية ومن ضمنها ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي لهيئة التنظيم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية" من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن هيئة التنظيم وفقاً لمعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين الصادرة في "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" وقواعد السلوك المهني والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية لهيئة التنظيم في دولة قطر. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى. ونعتقد بأن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

معلومات أخرى

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن المعلومات الأخرى. تتكوّن المعلومات الأخرى من التقرير السنوي ولكنها لا تتضمن البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات حولها. يتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يتناول المعلومات الأخرى، حيث إننا لا نبدي أي تأكيد أو استنتاج حولها.

في ما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، تتمثل مسؤوليتنا بالاطّلاع على المعلومات الأخرى عند توفّرها، وبذلك، نقوم بتحديد ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق، أو تلك التي يتّضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاء جوهرية.

عند قراءتنا لمعلومات التقرير السنوي لهيئة التنظيم، وإذا ما خَلصنا إلى وجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ المسؤولين عن الحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة في إعداد البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، والاحتفاظ بأنظمة الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لغرض إعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة هيئة التنظيم على الاستمرارية، والإفصاح متى كان ذلك مناسباً، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية هيئة التنظيم أو إيقاف أنشطتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

ويعتبر القائمون على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية لهيئة التنظيم.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا بالحصول على تأكيد معقول في ما إذا كانت البيانات المالية خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكن لا يضمن أن عملية التدقيق التي تمّت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر تلك الأخطاء جوهرية، مجتمعة أو منفردة، في ما إذا كان من المتوقع تأثيرها بشكل معقول على القرارات الإقتصادية التي تم اتخاذها من المستخدمين بناءاً على هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق ووفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونحتفظ بالشك المهني خلال عملية التدقيق، كما نقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وتصميم وإنجاز إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلّة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. إن خطورة عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال تفوق تلك الناتجة عن خطأ، حيث يشتمل الاحتيال على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو سوء تمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

- الاطّلاع على نظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتّبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدّة من قبل الإدارة.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءاً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة هيئة التنظيم على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم اليقين، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بهيئة التنظيم إلى توقف أعمال هيئة التنظيم على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

كما أننا نتواصل مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة في ما يتعلق، على سبيل المثال لا الحصر، بنطاق وتوقيت التدقيق المخطط له، وملاحظات التدقيق الهامة بما في ذلك أي خلل جوهري في أنظمة الرقابة الداخلية التي لاحظناها خلال عملية التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

لقد حصلنا على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية لغرض تدقيقنا. برأينا أيضاً، إن هيئة التنظيم تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة. لقد استحصلنا على جميع المعلومات و الاستفسارات الضرورية لعملية التدقيق بناءً على المعلومات التي توفرت لنا، ونحن لسنا على علم بأي انتهاكات لقانون مركز قطر للمال رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥ خلال العام، والتي قد يكون لها تأثير سلبي يؤثر بشكل جوهري على نشاط هيئة التنظيم أو على مركزها أو أدائها المالي.

الدوحة – قطر
٢٣ مارس ٢٠٢٢

عن **ديلويت آند توش**
فرع قطر

وليد سليم
شريك
سجل مراقبي حسابات رقم ٣١٩

هيئة تنظيم مركز قطر للمال

بيان المركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	إيضاحات	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف دولار أمريكي	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف دولار أمريكي (معدّلة)	١ يناير ٢٠٢٠ ألف دولار أمريكي (معدّلة)
الموجودات				
الموجودات غير المتداولة				
أثاث ومعدات	٤	٧١	٢١	٤١
موجودات غير ملموسة	٥	٥٠٤	٢٠٦	٩٦
موجودات حق استخدام	٦	١,١٠٤	٢,٥٢٣	٢٣٣
مبلغ مستحقّ من أطراف ذات علاقة	٧	٦,١١٤	٤,٨٤٠	٣,٨٠٣
إجمالي الموجودات غير المتداولة		٧,٧٩٣	٧,٥٩٠	٤,١٧٣
الموجودات المتداولة				
مدينون ومصاريف مدفوعة مقدماً	٧	٢,٧٥٠	١,٥٧٧	٤,٠٥٧
النقد و شبه النقد	٨	٣٦,١١٦	٣١,٣٨١	٢٩,٨٦٣
إجمالي الموجودات المتداولة		٣٨,٨٦٦	٣٢,٩٥٨	٣٣,٩٢٠
إجمالي الموجودات		٤٦,٦٥٩	٤٠,٥٤٨	٣٨,٠٩٣
حقوق الملكية والمطلوبات				
حقوق الملكية				
الاحتياطي العام	٩	٢٢,٠٤٣	٢٢,٠٤٣	٢٠,٠٤٣
الفائض المتراكم	٩	٩,٣٩٤	٣,٩٥٧	٤,٣٧٩
إجمالي حقوق الملكية		٣١,٤٣٧	٢٦,٠٠٠	٢٤,٤٢٢
المطلوبات				
المطلوبات غير المتداولة				
التزامات إيجار	٦	١٠٠	٨٢٧	٩١
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	١٠	٦,١١٤	٤,٨٤٠	٣,٨٠٣
إجمالي المطلوبات غير المتداولة		٦,٢١٤	٥,٦٦٧	٣,٨٩٤
المطلوبات المتداولة				
التزامات إيجار	٦	١,٠٤٤	١,٧٢٦	١٤٨
دائنون ومصاريف مستحقة الدفع	١١	٧,٩٦٤	٧,١٥٥	٩,٦٢٩
إجمالي المطلوبات المتداولة		٩,٠٠٨	٨,٨٨١	٩,٧٧٧
إجمالي المطلوبات		١٥,٢٢٢	١٤,٥٤٨	١٣,٦٧١
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات		٤٦,٦٥٩	٤٠,٥٤٨	٣٨,٠٩٣

23 MAR 2022
Signed for Identification Purposes Only

تمّت الموافقة على البيانات المالية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ من قبل الموقّعين أدناه نيابة عن مجلس الإدارة بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠٢٢.

مايكل ج. راين
الرئيس التنفيذي

فاطمة المير
المدير التنفيذي للشؤون المالية

تمّ إعداد هذا البيان من قبل الإدارة وتمّ ختمه من قبل مدقق الحسابات لأغراض التعريف فقط.

تشكّل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

هيئة تنظيم مركز قطر للمال

بيان الدخل الشامل

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	إيضاحات	٢٠٢١ ألف دولار أمريكي	٢٠٢٠ ألف دولار أمريكي (معدّلة)
الإيرادات			
غرامات مالية	١٢	٢٤١	٨٤٦
إيرادات رسوم		١,٤٨٠	١,٥٦١
إيرادات فوائد		٤٣٤	٥٧٣
إيرادات أخرى		٣٢	١٢١
إجمالي الإيرادات		٢,١٨٧	٣,١٠١
المصروفات			
رواتب ومصاريف أخرى ذات صلة		(٣١,٥٦٨)	(٣٤,٠٢٦)
مصاريف عمومية وإدارية	١٣	(٤,٠٠٨)	(٤,٣٨١)
مصاريف أعضاء مجلس الإدارة		(٥٥٩)	(٦٨٧)
مخصص خسائر للموجودات المالية	١٦	(٣)	(١٠)
تكلفة تمويل تتعلق بالتزامات الإيجار		(٩٣)	(٦٦)
إجمالي المصروفات		(٣٦,٢٣١)	(٣٩,١٧٠)
نقص الإيرادات على المصروفات للسنة قبل الاعتمادات المالية		(٣٤,٠٤٤)	(٣٦,٠٦٩)
اعتمادات مالية من الحكومة	٢	٣٩,٤٨١	٣٧,٦٤٧
إجمالي الدخل الشامل للسنة		٥,٤٣٧	١,٥٧٨

تمّ إعداد هذا البيان من قبل الإدارة وتمّ ختمه من قبل مدقق الحسابات لأغراض التعريف فقط.

هيئة تنظيم مركز قطر للمال

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	إيضاحات	٢٠٢١ ألف دولار أمريكي	٢٠٢٠ ألف دولار أمريكي (معدّلة)
أنشطة التشغيل			
نقص الإيرادات على المصروفات للسنة قبل الاعتمادات المالية		(٣٤,٠٤٤)	(٣٦,٠٦٩)
تعديلات للبنود التالية:			
استهلاك أثاث ومعدات	٤	٢٠	٢٥
استهلاك حق استخدام الموجودات	٦	١,٦٦٥	٧٩٢
إطفاء موجودات غير ملموسة	٥	٦٠	(٣٣)
مخصص خسائر للموجودات المالية	١٦	٣	١٠
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين		١,٥٣٥	١,٥٧٤
خسارة من استبعاد حق استخدام الموجودات		--	٣
ربح من استبعاد أثاث ومعدات		(١٨)	--
إيرادات فوائد		(٤٣٤)	(٥٧٣)
تكلفة التمويل		٩٣	٦٦
		(٣١,١٢٠)	(٣٤,٢٠٥)
التغيّرات في رأس المال العامل:			
مدينون ومبالغ مدفوعة مقدماً		(١,٠٨٣)	٢٠٢٢
دائنون ومصاريف مستحقة الدفع		٣٥٤	(٨٥٤)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل		(٣١,٨٤٩)	(٣٣,٠٣٧)
الفوائد المستلمة		٥٧٦	٨٦٢
مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين	١٠	(٢٥٩)	(٧٠٤)
تكلفة التمويل المدفوعة		(٩٣)	(٦٦)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل		(٣١,٦٢٥)	(٣٢,٩٤٥)
أنشطة الاستثمار			
شراء أثاث ومعدات	٤	(٧٠)	(٥)
عائدات من بيع أثاث ومعدات	٤	١٨	--
شراء موجودات غير ملموسة	٥	(٣٥٨)	(٧٧)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار		(٤١٠)	(٨٢)
أنشطة التمويل			
اعتمادات مالية مستلمة من الحكومة	٢	٣٨,٤٢٧	٣٥,٣٢٧
سداد إيجار تمويلي	٦	(١,٦٥٤)	(٧٧٢)
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		٣٦,٧٧٣	٣٤,٥٥٥
صافي الزيادة في النقد وشبه النقد		٤,٧٣٨	١,٥٢٨
النقد وشبه النقد في بداية السنة		٣١,٤٥٤	٢٩,٩٢٦
النقد وشبه النقد في ٣١ ديسمبر	٨	٣٦,١٩٢	٣١,٤٥٤

تمّ إعداد هذا البيان من قبل الإدارة وتمّ ختمه من قبل مدقق الحسابات لأغراض التعريف فقط.

DELOITTE & TOUCHE
Doha, Qatar
23 MAR 2022
Signed for Identification Purposes Only

	الاحتياطي العام	*الفائض المتراكم*	*إجمالي حقوق الملكية*
	ألف دولار أمريكي	*ألف دولار أمريكي*	*ألف دولار أمريكي*
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠ كما ورد سابقاً	٢٠,٠٤٣	٥٩,٣٦٦	٧٩,٤٠٩
صافي تأثير البيان بسبب التعديل في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥	--	(٥٤,٩٨٧)	(٥٤,٩٨٧)
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠ – معدّل	٢٠,٠٤٣	٤,٣٧٩	٢٤,٤٢٢
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	١,٥٧٨	١,٥٧٨
تحويل إلى الاحتياطي العام	٢,٠٠٠	(٢,٠٠٠)	--
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ – معدّل	٢٢,٠٤٣	٣,٩٥٧	٢٦,٠٠٠
إجمالي الدخل الشامل للسنة	--	٥,٤٣٧	٥,٤٣٧
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٢٢,٠٤٣**	**٩,٣٩٤**	**٣١,٤٣٧**

تمّ إعداد هذا البيان من قبل الإدارة وتمّ ختمه من قبل مدقق الحسابات لأغراض التعريف فقط.

١. **الأنشطة**

تمّ إنشاء مركز قطر للمال من قبل دولة قطر بموجب القانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥ بهدف استقطاب المؤسسات المالية العالمية والشركات المتعددة الجنسيات لكي تسهم في إنشاء الأعمال المصرفية العالمية وتقديم الخدمات المالية وأنشطة التأمين وأعمال المراكز الرئيسية للشركات والأنشطة المتعلقة بها داخل قطر.

يتكوّن مركز قطر للمال من أربع هيئات وهي هيئة مركز قطر للمال، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، والمحكمة المدنية والتجارية لمركز قطر للمال، ومحكمة التنظيم بمركز قطر للمال. هذا وتعمل كل هيئة بصورة مستقلة عن الأخرى وعن حكومة دولة قطر.

تتولّى هيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهي الجهة الرقابية المستقلة، أعمال تنظيم التراخيص والإشراف على مؤسسات الخدمات المالية والشركات الأخرى التي تزاول أعمالها في مركز قطر للمال أو منه، والعنوان المسجل لمكتب هيئة التنظيم هو ص. ب. ٢٢٩٨٩ الدوحة، دولة قطر.

تتعلّق هذه البيانات المالية فقط بإيرادات ومصروفات وموجودات ومطلوبات هيئة تنظيم مركز قطر للمال ولا تشمل أية أجهزة أخرى تابعة لمركز قطر للمال.

تمّت الموافقة على إصدار البيانات المالية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ من قبل مجلس إدارة هيئة التنظيم بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠٢٢.

٢. **التبعية الاقتصادية**

تعتمد هيئة التنظيم على الاعتمادات المالية المقدمة من قبل حكومة دولة قطر لتمويل أنشطتها ونفقاتها الرأسمالية.

خلال السنة قدمت الحكومة لهيئة التنظيم اعتمادات مالية بمبلغ ٣٨,٤٢٧ ألف دولار أمريكي (٢٠٢٠: ٣٥,٣٢٧ ألف دولار أمريكي)، وتتضمن المبالغ اعتمادات مستلمة مقدماً بمبلغ ١,٥٩١ ألف دولار أمريكي (٢٠٢٠: ١,١٣٧ ألف دولار أمريكي). بعد التعديل وفقاً للحركة في الاعتمادات الحكومية المستلمة مقدماً والمستحقة الاستلام بمبلغ ٦,٣١٣ ألف دولار أمريكي (٢٠٢٠: ٤,٨٠٥ دولارات أمريكي) ، تم الاعتراف بمبلغ ٣٩,٤٨١ ألف دولار أمريكي في بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (٢٠٢٠: ٣٧,٦٤٧ ألف دولار أمريكي).

يحق لهيئة التنظيم الاحتفاظ بأي فائض من الاعتمادات المقدمة من قبل الحكومة وفقاً للمادة (١٤) من قانون مركز قطر للمال رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥، ولذلك فإن هذه الاعتمادات تعامل كجزء من الفائض المحتفظ به.

لم يكن هناك تحويل إلى الاحتياطي العام من الفائض المحتفظ به خلال العام (٢٠٢٠: ٢,٠٠٠ دولار أمريكي) ، مع ملاحظة أن أي تحويل للمبالغ من وإلى الاحتياطي العام يتطلب موافقة مجلس الإدارة.

٣. أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة

١.٣ أسس الإعداد

بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والمتطلبات المعمول بها لقانون مركز قطر للمال رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥.

تمّ إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

العملة الوظيفية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال هي الريال القطري. ومع ذلك، فقد تمّ تقديم هذه البيانات المالية بالدولار الأمريكي، وهي عملة العرض لهيئة تنظيم مركز قطر للمال حيث تمّ إنشاء هيئة تنظيم مركز قطر للمال لتصريح وتنظيم الشركات والأفراد الذين يقدمون خدمات مالية في مركز قطر للمال أو منه.

بما أن سعر صرف الريال القطري مرتبط بالدولار الأمريكي، فقد تمّ تحويل الأرصدة بالريال القطري إلى الدولار الأمريكي بسعر صرف ٣.٦٤٥ ريال قطري للدولار الأمريكي وجميع البيانات المالية المعروضة بالدولار الأمريكي مقرّبة إلى أقرب ألف دولار أمريكي.

٢ . ٣ التغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

تتّسق السياسات المحاسبية المطبقة مع تلك المطبقة في السنة المالية السابقة، باستثناء المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة التالية الصادرة مؤخراً من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية وتفسيرات لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية ("IFRIC") السارية اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢١.

٣. أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣,٢ التغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات (تتمة)

٣,٢,٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة التي تسري على السنة الحالية

تـمّ تطبيـق المعـايير الدوليـة للتقـارير الماليـة الجديـدة والمعدّلـة التاليـة، والتـي أصـبحت سـارية للفتـرات السـنوية التـي تبـدأ فـي ١ ينـاير ٢٠٢١ أو بعد هذا التاريخ، في هذه البيانات المالية.

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد
تأثير التطبيق الأولي لامتيازات الإيجار المتعلقة بكوفيد-١٩ بعد ٣٠ يونيو ٢٠٢١ – تعديل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦) في ٢٨ مايو ٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية التعديلات التي تتعلق بامتيازات الإيجار المرتبطة بكوفيد-١٩ (تعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦)) التي توفر تخفيفاً عملياً للمستأجرين في المحاسبة عن امتيازات الإيجار التي تحدث كنتيجة مباشرة لكوفيد-١٩، من خلال تقديم وسيلة عملية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦). كانت هذه الوسيلة العملية متاحة لامتيازات الإيجار التي أثّر أي تخفيض في مدفوعات الإيجار فيها على المدفوعات المستحقة أصلاً في أو قبل ٣٠ يونيو ٢٠٢١. في ٣١ مارس ٢٠٢١، نشر المجلس تعديلات تتعلق بامتيازات الإيجار المرتبطة بكوفيد-١٩ لما بعد ٣٠ يونيو ٢٠٢١ (تعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦)) الذي يمدد، لمدة عام واحد حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢، تعديل مايو ٢٠٢٠ الذي يمنح المستأجرين إعفاءً من تقييم ما إذا كان امتياز الإيجار المتعلق بكوفيد-١٩ يعدّ تعديلاً لعقد الإيجار. ويكون التعديل ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ أبريل ٢٠٢١، مع السماح بالتطبيق المبكر.	تبدأ في أو بعد ١ يونيو ٢٠٢٠
إصلاح معيار سعر الفائدة – المرحلة ٢ (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)، والمعايير الدولية للتقارير المالية رقم (٧) و(٤) و(١٦)) تتناول التعديلات القضايا التي قد تؤثر على التقارير المالية نتيجة لمعالجة معيار سعر الفائدة، بما في ذلك آثار التغيرات على التدفقات النقدية التعاقدية أو علاقات التحوط الناشئة عن استبدال معيار سعر الفائدة بسعر مرجعي بديل. توفر التعديلات إعفاءً عملياً من بعض المتطلبات الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) والمعايير الدولية للتقارير المالية رقم (٧) و(٤) و(١٦) المتعلقة بما يلي: التغييرات في أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية والمطلوبات المالية والتزامات عقود الإيجار ومحاسبة التحوط. لم يكن لتطبيق هذه المعايير الدولية للتقارير المالية المعدّلة أي أثر جوهري على الأرصدة المسجّلة في السنوات الحالية والسابقة ولكن قد يؤثر على محاسبة المعاملات أو الترتيبات المستقبلية.	١ يناير ٢٠٢١

٣. أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣ . ٢ التغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات (تتمة)

٣.٢.٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة قيد الإصدار التي لم تدخل حيز التنفيذ

لم تطبق هيئة تنظيم مركز قطر للمال المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة التالية التي تمّ إصدارها ولم تصبح سارية المفعول بعد.

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد
تعديلات على المعيار الدولي التقارير المالية رقم (٣) – الإشارة إلى الإطار المفاهيمي تعمل التعديلات على تحديث المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٣) بحيث يشير إلى الإطار المفاهيمي لعام ٢٠١٨ بدلاً من إطار عام ١٩٨٩. كما أنها تضيف متطلباً إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٣)، بالنسبة للالتزامات الواقعة في نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧)، أن يقوم المشتري بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) لتحديد ما إذا كان هناك التزام حالي في تاريخ الاستحواذ نتيجة لأحداث سابقة. بالنسبة للضريبة التي ستكون ضمن نطاق تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (٢١)، يطبق المشتري تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (٢١) لتحديد ما إذا كان الحدث الملزم الذي ينشأ عنه التزام بدفع الضريبة قد حدث بحلول تاريخ الاستحواذ. أخيرًا، تضيف التعديلات بياناً صريحاً بأن المشتري لا يعترف بالموجودات المحتملة المستحوذ عليها في عملية دمج الأعمال.	١ يناير ٢٠٢٢
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) – العقود الممكن خسارتها – تكلفة تنفيذ العقد تحدد التعديلات أن "تكلفة الوفاء" بالعقد تشمل "التكاليف التي تتعلق مباشرة بالعقد". تتكوّن التكاليف المتعلقة مباشرة بالعقد من كلّ من التكاليف الإضافية للوفاء بهذا العقد (من الأمثلة على ذلك العمالة المباشرة أو المواد) وتخصيص التكاليف الأخرى التي تتعلق مباشرة بتنفيذ العقود (من الأمثلة على ذلك تخصيص رسوم الاستهلاك لبند من الممتلكات والآلات والمعدات المستخدمة في تنفيذ العقد). تنطبق التعديلات على العقود التي لم تفِ المنشاة بعد بجميع التزاماتها في بداية فترة التقرير السنوي التي تطبق فيها المنشأة التعديلات أولاً. لم تتمّ إعادة صياغة المقارنات. بدلاً من ذلك، يجب على المنشأة الاعتراف بالأثر التراكمي لتطبيق التعديلات مبدئيًا كتعديل للرصيد الافتتاحي للأرباح المدّورة أو عنصر آخر من حقوق الملكية، حسب الاقتضاء في تاريخ التطبيق المبدئي.	١ يناير ٢٠٢٢, يُسمح بالتطبيق المبكر

٣. أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣.٢ التغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات (تتمة)

٣.٢.٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة قيد الإصدار التي لم تدخل حيز التنفيذ ولم يتم تطبيقها مبكراً (تتمة)

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد
دورة التحسينات السنوية للمعايير الدولية للتقارير المالية ٢٠١٨ – ٢٠٢٠ تتضمن التحسينات السنوية تعديلات على أربعة معايير: *المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١): اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة* يوفّر التعديل إعفاءً إضافياً للشركة التابعة التي تعتمد المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة بعد الشركة الأم في ما يتعلق بمحاسبة فروق التحويل التراكمية. نتيجة لهذا التعديل، يمكن للشركة التابعة التي تستخدم الإعفاء في المعيار الدولي للتقارير المالية ((١): د ١٦ (أ)) أن تختار قياس فروق التحويل التراكمية لجميع العمليات الأجنبية بالقيمة الدفترية التي سيتمّ تضمينها في البيانات المالية الموحّدة للشركة الأم، على أساس في تاريخ انتقال الشركة الأم إلى المعايير الدولية للتقارير المالية، إذا لم يتم إجراء تعديلات على إجراءات التوحيد وتأثيرات اندماج الأعمال التي استحوذت فيها الشركة الأم على الشركة التابعة. يتوفر خيار مماثل لشركة زميلة أو مشروع مشترك يستخدم الإعفاء في المعيار الدولي للتقارير المالية (١: د ١٦ (أ)). *المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩): الأدوات المالية – تطبيق اختبار "١٠ في المائة" لإلغاء الاعتراف بالالتزام المالي* يوضح التعديل أنه عند تطبيق اختبار "١٠ في المائة" لتقييم ما إذا كان سيتم إلغاء الاعتراف بالتزام مالي، فإن المنشأة تشمل فقط الرسوم المدفوعة أو المستلمة بين المنشأة (المقترض) والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل أي من المنشأة أو المقرض نيابة عن الآخر. يتم تطبيق التعديل بأثر مستقبلي على التعديلات والتبادلات التي تحدث في أو بعد التاريخ الذي تقوم فيه المنشأة بتطبيق التعديل لأول مرة. *المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦): عقود الإيجار* يزيل التعديل الرسم التوضيحي لسداد تحسينات العقارات المستأجرة. *معيار المحاسبة الدولي رقم (٤١): الزراعة* يلغي التعديل مطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (٤١) الذي يقضي أن تستبعد المنشآت التدفقات النقدية للضرائب عند قياس القيمة العادلة. يؤدي ذلك إلى مواءمة قياس القيمة العادلة في معيار المحاسبة الدولي رقم (٤١) مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٣) لقياس القيمة العادلة باستخدام تدفقات نقدية متسقة داخلياً مع معدلات الخصم وتمكين المُعدِّين من تحديد ما إذا كانوا سيستخدمون التدفقات النقدية ومعدلات الخصم قبل خصم الضرائب أو ما بعد الضريبة ومعدلات الخصم لأفضل قياس للقيمة العادلة. يتم تطبيق التعديل بأثر مستقبلي، أي لقياسات القيمة العادلة في أو بعد التاريخ الذي تقوم فيه المنشأة بتطبيق التعديل لأول مرة.	١ يناير ٢٠٢٢, يُسمح بالتطبيق المبكر

٣. أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣.٢ التغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات (تتمة)

٣.٢.٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة قيد الإصدار التي لم تدخل حيز التنفيذ ولم يتم تطبيقها مبكراً (تتمة)

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) – الممتلكات والآلات والمعدات – المتحصلات قبل الاستخدام المقصود تحظر التعديلات الخصم من تكلفة أي بند من بنود الممتلكات والآلات والمعدات أي متحصلات من بيع البنود التي تم إنتاجها قبل أن يصبح هذا الأصل متاحاً للاستخدام، أي المتحصلات أثناء إحضار الأصل إلى الموقع والحالة اللازمة له ليكون قادراً على العمل فيه بالطريقة التي قصدتها الإدارة. وبالتالي، تعترف المنشأة بمتحصلات المبيعات هذه والتكاليف ذات الصلة في الربح أو الخسارة. تقيس المنشأة تكلفة هذه البنود وفقًا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٢) – المخزون. توضح التعديلات أيضاً معنى "اختبار ما إذا كان الأصل يعمل بشكل صحيح". يحدد معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) الآن تقييم الأداء الفني والمادي للأصل بحيث يمكن استخدامه في إنتاج أو توريد السلع أو الخدمات، أو تأجيرها للآخرين، أو لأغراض إدارية . *تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) – الممتلكات والآلات والمعدات – المتحصلات قبل الاستخدام المقصود (تتمة)* إذا لم يتم عرضها بشكل منفصل في بيان الدخل الشامل، يجب أن تفصح البيانات المالية عن مبالغ المتحصلات والتكلفة المدرجة في الربح أو الخسارة والتي تتعلق ببنود منتجة ليست من مخرجات الأنشطة العادية للمنشأة، وأي بند (بنود) متسلسلة يتضمن بيان الدخل الشامل هذه المتحصلات والتكلفة. يتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي، ولكن فقط على بنود الممتلكات والآلات والمعدات التي تم إحضارها إلى الموقع والحالة اللازمة لها لتكون قادرة على العمل بالطريقة التي تقصدها الإدارة في بداية الفترة الأولى المعروضة في البيانات المالية التي تطبق فيها المنشأة التعديلات بشكل أولي أو بعدها. يجب على المنشأة الاعتراف بالأثر التراكمي للتطبيق المبدئي للتعديلات كتعديل للرصيد الافتتاحي للأرباح المدّورة (أو أي مكون آخر من حقوق الملكية، حسب الاقتضاء) في بداية تلك الفترة الأولى المعروضة.	١ يناير ٢٠٢٢, يُسمح بالتطبيق المبكر

٣. أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣.٢ التغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات (تتمة)

٣.٢.٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة قيد الإصدار التي لم تدخل حيز التنفيذ ولم يتم تطبيقها مبكراً (تتمة)

لم تطبق هيئة تنظيم مركز قطر للمال المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة التالية التي تمّ إصدارها ولم تصبح سارية المفعول بعد.

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٧) عقود التأمين يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٧) مبادئ الاعتراف بعقود التأمين وقياسها وعرضها والإفصاح عنها ويحل محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٤) لعقود التأمين. يحدّد المعيار الدولي للتقارير المالية (١٧) نموذجاً عاماً، يتمّ تعديله لعقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة، الموصوف على أنه نهج الرسوم المتغيّرة. يتمّ تبسيط النموذج العام إذا تم استيفاء معايير معينة عن طريق قياس الالتزام بالتغطية المتبقية باستخدام نهج تخصيص الأقساط. يستخدم النموذج العام الافتراضات الحالية لتقدير المبلغ والتوقيت وعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية ويقيس بشكل صريح تكلفة عدم التأكد. يأخذ في الاعتبار أسعار الفائدة في السوق وتأثير خيارات وضمانات حاملي الوثائق.	١ يناير ٢٠٢٣
في يونيو ٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٧) لمعالجة المخاوف وتحديات التنفيذ التي تم تحديدها بعد نشر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٧). تؤجل التعديلات تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٧) (متضمنًا التعديلات) إلى فترات التقارير السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٣ أو بعده. وفي الوقت نفسه، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تمديد الإعفاء المؤقت من تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) (تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (٤) التي تمدد تاريخ انتهاء الصلاحية الثابت للإعفاء المؤقت من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٤) إلى فترات التقارير السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٣ أو بعده. يجب تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٧) بأثر رجعي ما لم يكن ذلك غير عملي، وفي هذه الحالة يتم تطبيق نهج الأثر الرجعي المعدّل أو نهج القيمة العادلة. لغرض متطلبات الانتقال، يكون تاريخ التطبيق الأولي هو البداية فترة إعداد التقارير السنوية التي تطبق فيها المنشأة المعيار لأول مرة، ويكون تاريخ الانتقال هو بداية الفترة التي تسبق مباشرة تاريخ التطبيق الأولي.	١ يناير ٢٠٢٣

٣. أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣ . ٢ التغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات (تتمة)

٣.٢.٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة قيد الإصدار التي لم تدخل حيز التنفيذ ولم يتم تطبيقها مبكراً (تتمة)

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد
معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة	١ يناير ٢٠٢٣

تستبدل التعديلات تعريف التغيير في التقديرات المحاسبية بتعريف التقديرات المحاسبية. بموجب التعريف الجديد، فإن التقديرات المحاسبية هي "المبالغ النقدية في البيانات المالية التي تخضع لعدم التأكد من القياس".
تم حذف تعريف التغيير في التقديرات المحاسبية. ومع ذلك، احتفظ المجلس بمفهوم التغييرات في التقديرات المحاسبية في المعيار مع الإيضاحات التالية:

• لا يعتبر التغيير في التقدير المحاسبي الناتج عن معلومات جديدة أو تطورات جديدة تصحيحاً لخطأ.

• إن تأثيرات التغيير في أحد المدخلات أو أسلوب القياس المستخدم لتطوير التقدير المحاسبي هي تغييرات في التقديرات المحاسبية إذا لم تكن ناتجة عن تصحيح أخطاء الفترة السابقة

الإفصاح عن السياسات المحاسبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) وبيان الممارسة رقم (٢) الخاص بالمعايير الدولية للتقارير المالية بإصدار الأحكام الجوهرية – الإفصاح عن السياسات المحاسبية	١ يناير ٢٠٢٣

تغيّر التعديلات متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (١) في ما يتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية. تستبدل التعديلات جميع حالات مصطلح "السياسات المحاسبية الهامة" "بمعلومات السياسة المحاسبية الجوهرية". تعتبر معلومات السياسة المحاسبية مهمة إذاً، عند النظر إليها جنباً إلى جنب مع المعلومات الأخرى المدرجة في البيانات المالية للمنشأة، فمن المتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات التي يتّخذها المستخدمون الأساسيون للبيانات المالية للأغراض العامة على أساس تلك البيانات المالية.

كما تم تعديل الفقرات الداعمة في معيار المحاسبة الدولي رقم (١) لتوضيح أن معلومات السياسة المحاسبية التي تتعلق بالمعاملات غير المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى غير مهمة ولا يلزم الإفصاح عنها. قد تكون معلومات السياسة المحاسبية جوهرية بسبب طبيعة المعاملات ذات الصلة أو الأحداث أو الظروف الأخرى، حتى لو كانت المبالغ غير جوهرية. ومع ذلك، ليست كل معلومات السياسة المحاسبية المتعلقة بالمعاملات المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى جوهرية في حد ذاتها.

٣. أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣ . ٢ التغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات (تتمة)

٣.٢.٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة قيد الإصدار التي لم تدخل حيز التنفيذ ولم يتم تطبيقها مبكراً (تتمة)

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) – ضرائب الدخل – الضرائب المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناشئة عن معاملة واحدة تقدم التعديلات استثناء آخر من الإعفاء من الاعتراف الأولي. بموجب التعديلات، لا تطبق المنشأة إعفاء الاعتراف الأولي للمعاملات التي تؤدي إلى فروق ضريبية مؤقتة قابلة للخصم ومتساوية. اعتماداً على قانون الضرائب المعمول به، قد تنشأ فروق مؤقتة متساوية قابلة للخصم وخاضعة للضريبة عند الاعتراف الأولي بموجود ومطلوب في معاملة لا تمثل اندماج أعمال وتؤثر لا المحاسبة ولا الربح الخاضع للضريبة. على سبيل المثال، قد ينشأ ذلك عند الاعتراف بالتزام عقد الإيجار وما يقابله من أصل حق استخدام يطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) في تاريخ بدء عقد الإيجار.	١ يناير ٢٠٢٣
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) – ضرائب الدخل – الضرائب المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناشئة عن معاملة واحدة (تتمة) تنطبق التعديلات على المعاملات التي تحدث في أو بعد بداية أول فترة مقارنة معروضة. بالإضافة إلى ذلك، في بداية أقرب فترة مقارنة، تعترف المنشأة بما يلي: • موجود ضريبي مؤجل (إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل توفر ربح خاضع للضريبة يمكن في مقابله استخدام الفرق المؤقت القابل للخصم) والتزام ضريبي مؤجل لجميع الفروق المؤقتة القابلة للخصم والخاضعة للضريبة المرتبطة بما يلي: – حق استخدام الموجودات والتزامات عقود الإيجار – إيقاف التشغيل والترميم والمطلوبات المماثلة والمبالغ المقابلة المعترف بها كجزء من تكلفة الأصل ذي الصلة • الأثر التراكمي للتطبيق المبدئي للتعديلات كتعديل للرصيد الافتتاحي للأرباح المدوّرة (أو أي مكون آخر من حقوق الملكية، حسب الاقتضاء) في ذلك التاريخ.	

٣. أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣.٢ التغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات (تتمة)

٣.٢.٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة قيد الإصدار التي لم تدخل حيز التنفيذ ولم يتم تطبيقها مبكراً (تتمة)

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) – تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة تؤثر التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) فقط في عرض الالتزامات على أنها متداولة أو غير متداولة في بيان المركز المالي وليس مبلغ أو توقيت الاعتراف بأي أصل أو التزام أو دخل أو مصروفات أو المعلومات التي تمّ الإفصاح عنها حول تلك البنود. توضح التعديلات أن تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة يعتمد على الحقوق الموجودة في نهاية فترة التقرير، وتحدّد أن التصنيف لا يتأثر بالتوقعات حول ما إذا كانت المنشأة ستمارس حقها في تأجيل تسوية الالتزام، وتشرح أن الحقوق موجودة إذا تمّ الامتثال للعهود في نهاية فترة التقرير، وتقدّم تعريفًا لـ"التسوية" لتوضيح أن التسوية تشير إلى التحويل إلى الطرف المقابل من النقد أو أدوات حقوق الملكية أو الأصول الأخرى أو خدمات.	١ يناير ٢٠٢٣، يُسمح بالتطبيق المبكر
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٠) حول البيانات المالية الموحدة ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) في ما يتعلق بمعالجة بيع أو المساهمة بالموجودات من الشركة المستثمرة إلى الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. تتعامل التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٠) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) مع المواقف التي يكون فيها بيع أو مساهمة في الموجودات بين المستثمر والشركة الزميلة أو المشروع المشترك. على وجه التحديد، تنص التعديلات على أن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن فقدان السيطرة على الشركة التابعة التي لا تحتوي على نشاط تجاري في معاملة مع شركة زميلة أو مشروع مشترك يتم المحاسبة عليه باستخدام طريقة حقوق الملكية، يتم الإعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر للشركة الأم فقط في حدود حصة المستثمرين غير ذات الصلة في تلك الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. وبالمثل، فإن الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة قياس الاستثمارات المحتفظ بها في أي شركة تابعة سابقة (التي أصبحت شركة زميلة أو مشروع مشترك يتم المحاسبة عليه باستخدام طريقة حقوق الملكية) يتم الاعتراف بها في بيان الأرباح والخسائر للشركة الأم السابقة فقط إلى مدى مصالح المستثمرين غير ذات الصلة في الشركة الزميلة الجديدة أو المشروع المشترك.	تاريخ سريان التطبيق غير مسمّى. التطبيق الاختياري متاح

تتوقع الإدارة أن يتمّ تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في البيانات المالية للهيئة عندما تكون قابلة للتطبيق، وقد لا يكون لتطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة، باستثناء ما هو موضح في الفقرات السابقة، أي تأثير مادي في البيانات المالية للهيئة في فترة التطبيق الأولي.

٣. أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣.٣ ملخص السياسات المحاسبية الهامة

الاعتراف بالإيراد

إيرادات رسوم مقابل خدمات تقدّم لفترة زمنية معينة

يتمّ إدراج إيرادات الرسوم مقابل تقديم خدمات لفترة زمنية على مدى تلك الفترة. يشمل ذلك رسوم الترخيص السنوية المحصّلة من المؤسسات الخاضعة لرقابة هيئة التنظيم.

إنّ إيرادات الرسوم الناتجة عن معالجة الطلبات غير قابلة للاسترداد، وبالتالي يتمّ الاعتراف بها كإيرادات عند استلامها.

الغرامات المالية

بموجب أنظمة الخدمات المالية، تمتلك هيئة التنظيم صلاحية فرض غرامات مالية عندما ترى أن الشخص (حسب التعريف الوارد في أنظمة الخدمات المالية) قد قام بمخالفة أحد الشروط الواردة في البند الأول من المادة (٨٤) من أنظمة الخدمات المالية. كما أن المبادئ التي يجب على هيئة التنظيم اتّباعها عند تحديد مبلغ الغرامة المالية المفروض لمثل هذه المخالفات، محددة في "البيان العام بالسياسات والاجراءات التنفيذية ٢٠١٢" الصادر عن هيئة التنظيم. تتمّ المحاسبة عن الغرامات المالية عند قيامها بناء على التقييم المتّصل بالقيود الناشئة عن المقابل المتغيّر.

التعديل في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥)

نتيجة لعدد من العقوبات الهامة التي فرضتها هيئة تنظيم مركز قطر للمال (انظر الإيضاح (١٢)) ، فإن هيئة تنظيم مركز قطر للمال مستحقة القبض في ما يتعلق بالغرامات المالية (والإيرادات ذات العلاقة). تتّخذ هيئة تنظيم مركز قطر للمال الخطوات اللازمة لتحصيل المبالغ المستحقة، بما في ذلك من خلال رفع دعوى قضائية في محكمة دولية. بينما تظلّ هيئة تنظيم مركز قطر للمال واثقة من نتيجة إجراءاتها القانونية، فإنّ حلّ تلك الإجراءات القانونية، من حيث التوقيت والنتيجة، ينطوي على قيود يصعب تحديدها كمياً.

في ضوء القيود المذكورة أعلاه ومع مراعاة الأمور المذكورة أيضاً في الإيضاح (١٩) (تحت "المقابل المتغير")، أعادت هيئة تنظيم مركز قطر للمال تقييم السياسة المحاسبية للاعتراف بدخل الغرامة خلال العام ووفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥)، سيؤجل الاعتراف بالغرامات المالية (والإيرادات ذات العلاقة) حتى يتم حلّ القيود. في هذا الصدد، ستعترف هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالغرامات المالية (والإيرادات ذات العلاقة) عندما يتم حلّ القيود (أي عندما يتم استلام المبالغ أو التأكد من استلام المبالغ). وبناءً على ذلك، تقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بتعديل معالجتها وتصحيح التطبيق وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٨) – السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء. تمّ عرض التغييرات ذات العلاقة في بيان المركز المالي للفترات السابقة كما يلي:

٣. أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣.٣ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

بيان المركز المالي (مستخرج)

	تمّ عرضه سابقاً	*تأثير التعديل*	***الرصيد المعدّل***
	ألف دولار أمريكي	*ألف دولار أمريكي*	***ألف دولار أمريكي***
١ يناير ٢٠٢٠			
مدينون ومصاريف مدفوعة مقدماً	٥٩,٠٤٤	(٥٤,٩٨٧)	**٤,٠٥٧**
صافي الموجودات	٥٩,٠٤٤	(٥٤,٩٨٧)	**٤,٠٥٧**
الفائض المحتفَظ به	٥٩,٣٦٦	(٥٤,٩٨٧)	**٤,٣٧٩**
صافي حقوق الملكية	٥٩,٣٦٦	(٥٤,٩٨٧)	**٤,٣٧٩**

	تمّ عرضه سابقاً	*تأثير التعديل*	***الرصيد المعدّل***
	ألف دولار أمريكي	*ألف دولار أمريكي*	***ألف دولار أمريكي***
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠			
مدينون ومصاريف مدفوعة مقدماً	٥٨,٤٠٦	(٥٦,٨٢٩)	**١,٥٧٧**
دائنون ومصاريف مستحقّة الدفع	٧,٥٧٣	(٤١٨)	**٧,١٥٥**
صافي الموجودات	٥٠,٨٣٣	(٥٦,٤١١)	**(٥,٥٧٨)**
الفائض المحتفَظ به	٦٠,٣٦٨	(٥٦,٤١١)	**٣,٩٥٧**
صافي حقوق الملكية	٦٠,٣٦٨	(٥٦,٤١١)	**٣,٩٥٧**

بيان الدخل الشامل (مستخرج)

	تم عرضه سابقا	*تأثير التعديل*	***الرصيد المعدل***
	ألف دولار أمريكي	*ألف دولار أمريكي*	***ألف دولار أمريكي***
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠			
غرامات مالية	٨,٤٣٠	(٧,٥٨٤)	**٨٤٦**
إيرادات رسوم	٢,١٨٦	(٦٢٥)	**١,٥٦١**
إيرادات فوائد	٦٨٩	(١١٦)	**٥٧٣**
مخصص خسائر للموجودات المالية	(٦,٩١١)	٦,٩٠١	**(١٠)**
صافي الإيرادات	(٣٤,٦٤٥)	(١,٤٢٤)	**(٣٦,٠٦٩)**

بيان التدفقات المالية (مستخرج)

	تمّ عرضه سابقاً	*تأثير التعديل*	***الرصيد المعدّل***
	ألف دولار أمريكي	*ألف دولار أمريكي*	***ألف دولار أمريكي***
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠			
(عكس) / مخصّص خسائر الائتمان المتوقعة للودائع قصيرة الأجل	**٦,٩١١**	(٦,٩٠١)	**١٠**
إيرادات فوائد	(٦٨٩)	**١١٦**	(٥٧٣)
مدينون ومبالغ مدفوعة مقدماً	(٦,٧٢٣)	**٨,٧٤٥**	٢,٠٢٢
دائنون ومصاريف مستحقة الدفع	(٤٣٤)	(٤٢٠)	(٨٥٤)
الفوائد المستلمة	**٩٧٨**	(١١٦)	٨٦٢

٣. أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣.٣ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

إيرادات الفوائد

يتمّ الاعتراف بإيرادات الفوائد على أساس الاستحقاق باستخدام طريقة معدّل الفائدة الفعلي.

الاعتمادات المالية من الحكومة

يتمّ الاعتراف بالاعتمادات المالية من الحكومة بقيمتها العادلة عندما يكون هناك تأكيد معقول بأن هيئة التنظيم ستقوم باستلام الاعتمادات، ويتم الاعتراف بها في بيان الدخل الشامل على مدار المدة اللازمة لمطابقتها مع التكاليف التي يتمّ تعويضها بهذه الإيرادات. يتم التعامل مع الفائض من الاعتمادات المقدّمة من الحكومة على أنه اعتمادات مالية مستلمة مقدماً تحت بند "دائنون ومبالغ مستحقة" ويتمّ تدويرها إلى السنة التالية.

الأثاث والمعدات

تُقاس بنود الأثاث والمعدّات بالتكلفة ناقص الإهلاك المتراكم والخسائر المتراكمة للانخفاض في القيمة، إن وجدت.

يتم الاعتراف بالاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات كالتالي:

الأثاث والتركيبات	٣ سنوات
المعدّات المكتبية	٣ سنوات
التحسينات على العقارات المستأجرة	٣ سنوات أو مدة الإيجار أيهما أقل

تتمّ رسملة المصروفات التي يتمّ تكبّدها في استبدال أحد مكوّنات بنود الأثاث والمعدّات التي تتمّ المحاسبة عنها بصفة مستقلّة ويتمّ شطب القيمة الدفترية للبند المستبدل. تتمّ رسملة المصروفات اللاحقة فقط عندما تزيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية للبند ذي الصلة من بنود الأثاث والمعدات. يتمّ الاعتراف بجميع المصروفات الأخرى كمصروف في بيان الدخل الشامل عند تكبّدها.

يتمّ شطب بند الأثاث والمعدات عند البيع أو عندما لا يتوقع من استخدامه أو التخلّص منه أي منافع اقتصادية مستقبلية. يتمّ تضمين أي ربح أو خسارة ناتجة عن شطب الموجودات (تحسب على أساس الفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للموجودات) في بيان الدخل الشامل للسنة التي يتم فيها إلغاء الاعتراف بالموجودات.

تتم إعادة تقييم طرق الاستهلاك والأعمار الانتاجية والقيم المتبقية للأثاث والمعدّات في نهاية كل سنة مالية من قبل الإدارة وتعدّل بأثر رجعي عند الضرورة.

الموجودات غير الملموسة

تتضمن الموجودات غير الملموسة تكلفة برامج الكمبيوتر المشتراة والمطوّرة داخلياً. وتُقاس الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها بشكل منفصل مبدئياً بالتكلفة. تتمّ رسملة التكاليف المصاحبة لتطوير برامج الحاسوب المخصصة للاستخدام الداخلي فقط في الحالة التي يكون فيها البرنامج مجدياً من الناحية الفنية ويكون لدى هيئة التنظيم الموارد والنية في إكمال تطويره والقدرة على استخدامه بعد اكتماله. بالإضافة إلى ذلك، تتمّ رسملة التكاليف فقط لو كان من الممكن تحديد الأصل بصورة منفصلة وكان من الممكن أن ينتج ذلك الأصل منافع اقتصادية مستقبلية وأنه من الممكن قياس تكلفة التطوير بصورة موثوق بها.

٣ . أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣.٣ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الموجودات غير الملموسة (تتمة)

يتمّ إدراج التكاليف المنسوبة بصورة مباشرة فقط إلى وضع الأصل في حالة العمل للغرض المطلوب منه عند قياسه. تتضمن هذه التكاليف المصروفات التي تنسب بصورة مباشرة وتلك الضرورية لخلق وإنتاج وإعداد الأصل بهدف القدرة على العمل بالطريقة التي تنشدها الإدارة.

يتم تسجيل الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. يتمّ إطفاء تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت على أساس فترة ثلاث سنوات، في ما عدا نظام الإفصاح الالكتروني للبيانات والقوائم المالية وبرنامج مايكروسوفت داينامكس إيه إكس الذي يتم إطفاؤه على مدى خمس سنوات تبدأ من توفر الموجود في الاستخدام المطلوب منه. يتمّ الإعتراف بهذا المصروف ضمن المصاريف العمومية والإدارية في بيان الدخل الشامل.

تتمّ رسملة المصروفات اللاحقة فقط عندما تزيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمّنة في الموجودات المعينة التي تتعلق بها. عندما لا يكون هناك أصل غير ملموس يمكن الاعتراف به، يتم تحميل مصروفات التطوير على بيان الدخل الشامل عند تكبدها.

يتم الاعتراف بالمصاريف المتكبدة في الأبحاث أو في مرحلة الأبحاث للمشروع الداخلي كمصاريف في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

عقود الإيجار

تقوم هيئة التنظيم بتقييم ما إذا كان العقد هو عقد إيجار أو يتضمن شروط إيجار، بمعنى إذا كان العقد يمنح الحق في السيطرة على الأصل المحدد لفترة من الوقت في مقابل المبالغ المدفوعة فيه.

هيئة التنظيم كمستأجر

تطبق هيئة التنظيم نهجاً وحيداً للاعتراف وقياس جميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات المنخفضة القيمة. تقوم هيئة التنظيم بالاعتراف بالتزامات الإيجار لتسديد مدفوعات الإيجار وحق استخدام الموجودات التي تمثل حق استخدام الموجودات الأساسية.

(١) حق استخدام الموجودات

تقوم هيئة التنظيم بالاعتراف بحق استخدام الموجودات في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي تاريخ توافر الأصل الأساسي للاستخدام). يتمّ قياس حق استخدام الموجودات بالتكلفة، مطروحاً منها أي خسائر متراكمة للانخفاض في القيمة والاستهلاك، وتعديلها لأي عملية إعادة تقييم لالتزامات الإيجار. تشتمل تكلفة حق استخدام الموجودات على مقدار مطلوبات الإيجار المدرجة، والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة، ومدفوعات الإيجار التي تمت في أو قبل تاريخ البدء، مطروحاً منها أي حوافز مستلمة. يتمّ استهلاك حق استخدام الموجودات على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار أو العمر الإنتاجي المقدّر للموجودات، أيّهما أقرب. والأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول كما يلي:

مساحة مكتبية	٢	سنة
معدّات مكتبية	٣	سنوات
المركبات	٣	سنوات

إذا كانت ملكية الموجودات المستأجرة تنقل إلى هيئة التنظيم في نهاية فترة التأجير أو إذا كانت التكلفة تعكس ممارسة خيار الشراء، يتمّ احتساب الاستهلاك باستخدام العمر الإنتاجي المقدّر للأصل. يخضع حقّ استخدام الموجودات أيضاً لانخفاض القيمة.

٣. أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣.٣ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

عقود الإيجار (تتمة)

(٢) مطلوبات الإيجار

في تاريخ بداية عقد الإيجار، تقوم هيئة التنظيم بإدراج مطلوبات الإيجار المقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي يتعين إجراؤها على مدى عقد الإيجار. تتضمن مدفوعات الإيجار مدفوعات ثابتة (بما في ذلك مدفوعات ثابتة مضمنة) مطروحاً منها حوافز الإيجار المدينة ومدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، والمبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. يتمّ الاعتراف بمدفوعات الإيجار المتغيّرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدّل كمصروف (ما لم يتم تكبدها لإنتاج مخزون) في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي يطلب القيام بالمدفوعات.

عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار، تستخدم هيئة التنظيم معدّل الاقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد الإيجار إذا كان سعر الفائدة المدرج في عقد الإيجار لا يمكن تحديده بسهولة. بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، تتم زيادة مبلغ مطلوبات الإيجار لتعكس تراكم الفائدة وتخفيض مدفوعات الإيجار التي تمّ القيام بها. بالإضافة إلى ذلك، تتمّ إعادة قياس القيمة الدفترية لمطلوبات الإيجار إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة الإيجار أو تغيير في مدفوعات الإيجار (على سبيل المثال، التغيرات في المدفوعات المستقبلية الناتجة عن تغيير في مؤشر أو معدل يستخدم لتحديد مدفوعات الإيجار) أو تغيير في تقييم خيار شراء الأصل الأساسي.

(٣) عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات المنخفضة القيمة

طبّقت هيئة التنظيم الإعفاء الخاص بعقود الإيجار قصيرة الأجل حتى تاريخ ٣١ يوليو ٢٠٢٠، على العقود الخاصة بالمبنى (أي عقود الإيجار التي تبلغ مدتها ١٢ شهرًا أو أقل من تاريخ البدء ولا تحتوي على خيار شراء). كما تقوم أيضاً بتطبيق الإعفاء على الاعتراف بعقود إيجار الموجودات ضئيلة القيمة لإيجار المعدات المكتبية التي تعتبر ضئيلة القيمة (أي أقلّ من ٥,٠٠٠ دولار أمريكي). يتمّ إدراج مدفوعات الإيجار على عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات ضئيلة القيمة كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم هيئة التنظيم بالتقييم في تاريخ كل بيان للمركز المالي للتأكد من وجود أي مؤشر لاحتمال انخفاض قيمة أي موجودات. إذا وجد أي مؤشر كهذا، أو إذا كان ضرورياً إجراء فحص سنوي لتحديد انخفاض قيمة أي موجودات، تقوم هيئة التنظيم بتقدير المبلغ الممكن استرداده من الموجودات. يُحدّد المبلغ الممكن استرداده من أي موجودات بالقيمة العادلة للموجودات ناقصاً التكاليف حتى البيع أو قيمتها في حال الاستخدام أيهما أعلى، ويتم تحديده لكل أصل بمفرده، ما لم تكن الموجودات لا تنتج إيرادات نقدية منفصلة بشكل ملحوظ عن إيرادات موجودات أخرى أو مجموعة موجودات أخرى.

عندما تزيد القيمة الدفترية لأي موجودات عن المبلغ الممكن استرداده، تعتبر الموجودات منخفضة القيمة ويتم تخفيضها إلى قيمتها الممكن استردادها. لقياس القيمة في حال الاستخدام، يتمّ خصم التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية إلى قيمتها الحالية باستخدام نسبة خصم تعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر الخاصة بالموجودات المعينة. ولتحديد القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع، يتم استخدام نموذج تقييم ملائم.

الموجودات المالية

التصنيف

تصنف هيئة التنظيم موجوداتها المالية استناداً إلى فئة القياس التالية:

- موجودات سيتمّ قياسها بالتكلفة المطفأة

يعتمد التصنيف على معيارين:

- نموذج أعمال هيئة التنظيم لإدارة الموجودات
- وما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأدوات تمثل "مدفوعات أصل الدين والفائدة (الربح) فقط" على المبلغ الأساسي المستحق ("معيار SSPI")

٣. أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣.٣ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

نموذج الأعمال

يعكس نموذج الأعمال كيفية إدارة هيئة التنظيم للموجودات بغرض توليد التدفقات النقدية، بناء على هدفين محتملين. ويكون أوّلهما ما إذا كان هدف هيئة التنظيم هو فقط جمع التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو ثانيهما جمع كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناشئة عن بيع الأصول. في حال عدم إمكانية تطبيق أي من هذين الغرضين (مثلاً إذا كان يتم الاحتفاظ بهذه الموجودات بغرض المتاجرة)، يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج الأعمال "الآخر" ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تتضمن العوامل التي تأخذها هيئة التنظيم في الاعتبار عند تحديد نموذج الأعمال لمجموعة موجودات الخبرة السابقة حول كيفية تحصيل التدفقات النقدية لهذه الموجودات، وكيفية تقييم أداء الأصل وتقديم التقارير حوله إلى موظفي الإدارة الرئيسيين، وكيف يتم تقييم المخاطر وإدارتها وكيف يتم تعويض المديرين.

مدفوعات أصل الدين والفائدة

إذا كان هدف نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بموجودات لجمع التدفقات النقدية التعاقدية أو لجمع التدفقات النقدية التعاقدية ومن بيعها، تقوم هيئة التنظيم بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تمثل "مدفوعات للمبلغ الأساسي والفائدة (الربح) فقط" (فحص مدفوعات أصل الدين والفائدة).

الاعتراف والقياس

تصنّف الموجودات المالية، عند الاعتراف المبدئي، كما تُقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة، بالقيمة العادلة من خلال البنود الشاملة الأخرى، وبالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يعتمد تصنيف الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي على خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية ونموذج أعمال هيئة التنظيم لإدارة هذه الموجودات. تقوم هيئة التنظيم مبدئياً بقياس الموجود المالي بالقيمة العادلة مضافاً إليه، في حالة الموجود المالي غير المدرج بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملات.

لغرض تصنيف وقياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى، يجب أن تنشأ عنها زيادة في التدفقات النقدية التي تمثل "دفعات أصل الدين والفائدة فقط" مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. يشار إلى هذا التقييم باسم اختبار دفعات أصل الدين والفائدة فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة ويتم إجراؤه على مستوى الأداة.

يشير نموذج أعمال هيئة التنظيم لإدارة الموجودات المالية إلى كيفية إدارة هيئة التنظيم لموجوداتها المالية بغرض توليد التدفقات النقدية. ويحدّد نموذج العمل ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كلاهما.

تدرج مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني محدد بموجب لائحة أو اتفاقية بالسوق (معاملات الطرق العادية) في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه هيئة التنظيم بشراء أو بيع الموجودات.

القياس اللاحق

لأغراض القياس اللاحق، يتم تصنيف الموجودات المالية في أربع فئات:

- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (أدوات الدين)
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى مع إعادة تبويب الأرباح والخسائر المتراكمة (أدوات الدين)
- موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى بدون إعادة تبويب الأرباح والخسائر المتراكمة عند استبعادها (أدوات حقوق الملكية)
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

٣. أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣.٣ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة (أدوات الديّن)

هذه الفئة هي الأكثر ملاءمة لهيئة التنظيم. تقوم هيئة التنظيم بقياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة في حالة استيفاء الشرطين التاليين:

- الاحتفاظ بالموجود المالي ضمن نموذج أعمال بهدف الاحتفاظ بالموجودات المالية من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية
- والشروط التعاقدية للموجودات المالية تؤدي في تواريخ محددة إلى زيادة التدفقات النقدية التي تكون عبارة عن مدفوعات أصل الدين والفائدة على مبلغ أصل الدين القائم.

تُقاس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة لاحقاً باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية وتخضع لانخفاض القيمة. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الدخل الشامل عندما يتم استبعاد أو تعديل أو انخفاض قيمة الأصل.

تشتمل الموجودات المالية لهيئة التنظيم المدرجة بالتكلفة المطفأة على فوائد مدينة وذمم مدينة أخرى غرامات مالية مدينة ومبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة وأرصدة لدى البنوك وودائع قصيرة الأجل.

إلغاء الاعتراف

يلغى الاعتراف بالموجودات المالية (أو جزء من موجودات مالية أو جزء من مجموعة موجودات مالية مماثلة) مبدئياً في أي من الحالات التالية:

- انتهاء الحق في استلام تدفقات نقدية من الموجودات
- أو قيام هيئة التنظيم بتحويل حقوقها لاستلام تدفقات نقدية من الموجودات أو قد تعهدت بدفع المبلغ المستلم كاملاً وبدون تأخير كبير إلى طرف ثالث بموجب ترتيبات للتمرير و (أ) إما أن تكون قد قامت فعلياً بتحويل كافة مخاطر ومنافع الموجودات أو (ب) لم تقم فعلياً بتحويل كافة مخاطر ومنافع الموجودات أو بالاحتفاظ بها ولكنّها حوّلت السيطرة على الموجودات.

عندما تقوم هيئة التنظيم بتحويل حقوقها لاستلام تدفقات نقدية من موجودات أو عندما تدخل في ترتيبات تمرير، تتأكد هيئة التنظيم ما إذا احتفظت بمخاطر ومنافع الملكية وإلى أي مدى. عندما لا تقوم هيئة التنظيم بتحويل حقوقها في استلام تدفقات نقدية من أي موجودات ولم تحوّل أو تحتفظ فعلياً بجميع مخاطر أو منافع الموجودات ولم تحوّل السيطرة على الموجودات، يتمّ إدراج الموجودات بقدر استمرار ارتباط هيئة التنظيم بالموجودات. في تلك الحالة تدرج هيئة التنظيم أيضاً مطلوبات مقابلة. يتمّ قياس الموجودات المحوّلة والمطلوبات المقابلة على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي احتفظت بها هيئة التنظيم.

يتمّ قياس الارتباط المستمرّ الذي يأخذ شكل ضمان بالقيمة الدفترية الأصلية للموجودات أو القيمة القصوى للمبلغ الذي يمكن أن يطلب من هيئة التنظيم سدادها، أيّهما أقل.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تدرج هيئة التنظيم مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة لكافة أدوات الدين. تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة على الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقًا للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع هيئة التنظيم استلامها، ويتم خصمها بسعر تقريبي لسعر الفائدة الفعلي الأصلي. تتضمن التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحتفظ بها أو غيرها من التعزيزات الائتمانية التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الشروط التعاقدية.

٣. أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣.٣ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

يتمّ الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مرحلتين: بالنسبة للتعرضات لمخاطر الائتمان التي لم تظهر فيها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي، يتم أخذ مخصصات للخسائر الائتمانية التي تنشأ من أحداث عدم الانتظام التي قد تكون محتملة خلال الأشهر الاثني عشر التالية (الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً). بالنسبة للتعرضات الائتمانية التي تظهر فيها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الإعتراف المبدئي، يجب تسجيل مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى كامل العمر المتبقي للتعرّض، بغضّ النظر عن توقيت حدوث عدم الانتظام (الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر).

تعتبر هيئة التنظيم أحد الموجودات المالية في حالة عدم انتظام عند تأخر سداد استحقاق المدفوعات التعاقدية. ومع ذلك، ففي بعض الحالات قد تعتبر هيئة التنظيم أيضاً الموجود المالي في حالة عدم انتظام عندما تشير معلومات داخلية أو خارجية إلى أنه من غير المحتمل أن تحصل هيئة التنظيم على المبالغ التعاقدية المستحقة بالكامل بدون القيام بأي تحسينات ائتمانية من قبل هيئة التنظيم. يتمّ شطب أحد الموجودات المالية عندما لا يعود هناك احتمال معقول لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

المطلوبات المالية

الاعتراف المبدئي والقياس

تصنّف المطلوبات المالية، عند الاعتراف المبدئي، كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، أو قروض وسلف، أو ذمم دائنة، أو مشتقّات مصنّفة كأدوات تحوّط في معاملات تحوّط فعّالة، حسب الاقتضاء. تحدّد الهيئة تصنيف مطلوباتها المالية عند الاعتراف المبدئي.

تدرج جميع المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والسلف والذمم الدائنة، بعد خصم تكاليف المعاملة المباشرة.

تشتمل المطلوبات المالية لهيئة التنظيم على التزام إيجار تمويلي وذمم دائنة ومصاريف مستحقة الدفع.

القياس اللاحق

يعتمد قياس المطلوبات المالية على تصنيفها كالتالي:

الذمم التجارية الدائنة والمصاريف المستحقة الدفع

نظراً للطبيعة القصيرة الأجل لهذه المطلوبات، يتمّ تسجيل الذمم الدائنة والمبالغ المستحقة الدفع للمبالغ المستحقة مستقبلاً والمتعلقة بالبضائع والخدمات التي تمّ الحصول عليها بدون خصم، سواء استلمت فاتورة المورد أم لم تستلم.

إلغاء الاعتراف

يلغى الاعتراف بالمطلوبات المالية في حالة دفع أو إلغاء أو انتهاء سريان الالتزام. عندما تستبدل مطلوبات مالية حالية بمطلوبات أخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهرياً أو عندما يتم تعديل جوهري في شروط مطلوبات حالية، يعامل هذا الاستبدال أو التعديل كإلغاء للاعتراف بالمطلوبات الحالية واعتراف بالمطلوبات الجديدة. يتم الاعتراف بالفرق بين القيم الدفترية في بيان الدخل الشامل.

٣. أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣.٣ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

مقاصة الأدوات المالية

يتم إجراء مقاصة للموجودات والمطلوبات المالية ويتم عرض صافي المبلغ في بيان المركز المالي عندما يكون لدى هيئة التنظيم الحق القانوني في مقاصة المبالغ وترغب إما في السداد على أساس الصافي أو الاعتراف بالموجودات وسداد الالتزام في نفس الوقت.

النقد و شبه النقد

يشتمل النقد والبنود المماثلة للنقد على أرصدة نقدية وودائع لدى البنوك محتفظ بها لغرض الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل، وهي قابلة للتحويل بسهولة إلى نقد معلوم القيمة وتخضع لمخاطر غير مادية للتغير في القيمة.

لغرض بيان التدفقات النقدية، يتكوّن النقد والبنود المماثلة للنقد من أرصدة لدى البنوك وودائع قصيرة الأجل تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل.

المخصصات

يتمّ الاعتراف بالمخصصات عندما (أ) يكون لدى هيئة التنظيم التزام (قانوني أو حكمي) ناشئ من حدث سابق، و(ب) تكون تكاليف تسوية الالتزام تستلزم تدفقات خارجة من المنافع الاقتصادية لسداد تلك الالتزامات و(ج) يمكن قياسها بصورة موثوقة. عندما تتوقع هيئة التنظيم أن يتم رد بعض أو كل المخصص، يتم الاعتراف بالسداد كأصل منفصل، ولكن فقط عندما يتم تأكيد السداد بشكل مبدئي. يتم عرض المصروفات المتعلقة بالمخصص في بيان الدخل الشامل بعد خصم أي استردادات.

إذا كان تأثير القيمة الزمنية للمال جوهرياً، يتم خصم المخصصات باستخدام معدل ما قبل الضريبة الحالي الذي يعكس، عند الحاجة، المخاطر الخاصة بالالتزام. عند استخدام الخصم، يتم الاعتراف بالزيادة في المخصص بسبب مرور الوقت كتكلفة تمويل.

تكاليف منافع التقاعد

عقب قرار مجلس الوزراء رقم (١١) لسنة ٢٠١١ بخصوص تطبيق أحكام قانون التقاعد والمعاشات رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٢ (القانون) لكافة الموظفين القطريين بهيئة التنظيم، انضمّت هيئة التنظيم إلى صندوق المعاشات الذي تديره الهيئة العامة للتقاعد والتأمين الاجتماعي في ٢٦ يناير ٢٠١١.

ويتوجّب على جميع الموظفين القطريين المساهمة بنسبة ٥٪ وهيئة التنظيم بنسبة ١٠٪ من دخل الموظفين الخاضع للاقتطاع التقاعدي. يتمّ الاعتراف بمساهمة هيئة التنظيم كمصروف في بيان الدخل الشامل.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقوم هيئة التنظيم بتكوين مخصص لمكافأة نهاية الخدمة لموظفيها. يتم احتساب المكافأة على أساس آخر راتب ومدة خدمة الموظف بعد إكمال حد أدنى من مدة الخدمة من ١ يناير ٢٠١٧ وذلك وفقاً لقانون العمل القطري، وتقدّم المكافأة عند الاستقالة أو إنهاء خدمات الموظف. تُحتسب التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة الخدمة.

العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بسعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة. وتحوّل الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية بسعر الصرف السائد في تاريخ التقرير. وتدرج مكاسب وخسائر صرف العملات ضمن بيان الدخل الشامل.

٤. أثاث ومعدّات

	ملكية حرة				
	أثاث وتركيبات ألف دولار أمريكي	معدّات مكتبية ألف دولار أمريكي	أعمال قيد التنفيذ ألف دولار أمريكي	تحسينات مباني مستأجرة ألف دولار أمريكي	الإجمالي ألف دولار أمريكي
التكلفة:					
في ١ يناير ٢٠٢٠	٧٥٨	٢٥١	--	١,٠٠٠	٢,٠٠٩
إضافات خلال السنة	٣	٢	--	--	٥
استبعاد / شطب خلال السنة	--	(٨٢)	--	--	(٨٢)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٧٦١	١٧١	--	١,٠٠٠	١٩٣٢
إضافات خلال السنة	٢	٢٤	٤٤	--	٧٠
استبعاد / شطب خلال السنة	--	(١٤)	--	--	(١٤)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٧٦٣	١٨١	٤٤	١,٠٠٠	١,٩٨٨
الاستهلاك:					
في ١ يناير ٢٠٢٠	٧٤٣	٢٢٥	--	١,٠٠٠	١,٩٦٨
الاستهلاك للسنة	٩	١٦	--	--	٢٥
استبعاد / شطب خلال السنة	--	(٨٢)	--	--	(٨٢)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٧٥٢	١٥٩	--	١,٠٠٠	١,٩١١
الاستهلاك للسنة	٨	١٢	--	--	٢٠
استبعاد / شطب خلال السنة	--	(١٤)	--	--	(١٤)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٧٦٠	١٥٧	--	١,٠٠٠	١,٩١٧
صافي القيمة الدفترية:					
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٣**	**٢٤**	**٤٤**	--	**٧١**
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٩	١٢	--	--	٢١

٥. الموجودات غير الملموسة

	برامج الكمبيوتر ألف دولار أمريكى	تطوير البرامج ألف دولار أمريكى	أعمال قيد التنفيذ ألف دولار أمريكى	الإجمالى ألف دولار أمريكى
التكلفة:				
فى ١ يناير ٢٠٢٠	٦١٣	٢,٦١٥	٦٧	٣,٢٩٥
إضافات خلال السنة	--	--	٧٦	٧٦
شطب خلال السنة	(٥٢)	--	--	(٥٢)
تحويلات	--	٦٢	(٦٢)	--
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٥٦١	٢,٦٧٧	٨١	٣,٣١٩
إضافات خلال السنة	٥٩	--	٣٥٨	٤١٧
شطب خلال السنة	--	--	(٥٩)	(٥٩)
فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٦٢٠**	**٢,٦٧٧**	**٣٨٠**	**٣,٦٧٧**
الإطفاء:				
فى ١ يناير ٢٠٢٠	٦٠٣	٢,٥٩٦	--	٣,١٩٩
إطفاء خلال السنة	١٠	١٠٥	--	١١٥
تعديلات*	--	(١٤٩)	--	(١٤٩)
شطب خلال السنة	(٥٢)	--	--	(٥٢)
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٥٦١	٢,٥٥٢	--	٣,١١٣
شطب خلال السنة	١٩	٤١	--	٦٠
فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٥٨٠	٢,٥٩٣	--	٣,١٧٣
صافى القيمة الدفترية:				
فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٤٠**	**٨٤**	**٣٨٠**	**٥٠٤**
فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	--	**١٢٥**	**٨١**	**٢٠٦**

* تتعلق التعديلات بالإطفاء الإضافى خلال العام ٢٠١٩.

٦. عقود الايجار

(أ) هيئة التنظيم كمستأجر

تملك هيئة تنظيم مركز قطر للمال عقود إيجار للمكاتب ومعدّات المكاتب والمركبات المستخدمة في عملياتها. تبلغ مدة إيجار المساحات المكتبية سنتين، وعادةً ما تكون مدّة إيجار المعدّات المكتبية والمركبات ثلاث سنوات.

في ما يلي بيان القيم الدفترية لحق استخدام الموجودات والتزامات الإيجار الخاصة بهيئة التنظيم والحركة عليها خلال السنة:

	المعدّات المكتبية	مساحة مكتبية	المركبات	الإجمالي
حق استخدام الموجودات	**ألف دولار أمريكي**	**ألف دولار أمريكي**	**ألف دولار أمريكي**	**ألف دولار أمريكي**
كما في ١ يناير ٢٠٢٠	٨٦	--	١٤٧	٢٣٣
إضافات	--	٣,١٢٣	--	٣,١٢٣
استبعادات	--	--	(٤١)	(٤١)
مصاريف استهلاك	(٨٦)	(٦٥١)	(٥٥)	(٧٩٢)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	--	٢,٤٧٢	٥١	٢,٥٢٣
إضافات	٢٤٦	--	--	٢٤٦
استبعادات	--	--	--	--
مصاريف استهلاك	(٦٨)	(١,٥٦٢)	(٣٥)	(١,٦٦٥)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**١٧٨**	**٩١٠**	**١٦**	**١,١٠٤**

التزامات الإيجار	**٢٠٢١**	٢٠٢٠
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
كما في ١ يناير	**٢,٥٥٣**	٢٣٩
إعادات التصنيف من التزامات الإيجار المالية	**-**	-
إضافات	**٢٤٦**	٣,١٢٣
استبعادات	--	(٤١)
مصاريف فوائد	**٩٣**	٦٦
مدفوعات	**(١,٧٤٨)**	(٨٣٤)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**١,١٤٤**	٢,٥٥٣

٦. عقود الايجار (تتمة)

تعرض في بيان المركز المالي كالتالي:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
الجزء المتداول	**١,٠٤٤**	١,٧٢٦
الجزء غير المتداول	**١٠٠**	٨٢٧
	١,١١٤	٢,٥٥٣

اعترفت هيئة تنظيم مركز قطر للمال بمصروفات الإيجار من عقود الإيجار قصيرة الأجل بقيمة ١٧٢ ألف دولار أمريكي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ١,١٣٤ ألف دولار أمريكي).

٧. المدينون والمصاريف المدفوعة مقدماً

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي (المعدّل)
مبلغ مستحق من أطراف ذات علاقة – متداول (إيضاح ١٥)	**٢,٣١٢**	**١,٠٢١**
فوائد مستحقّة	**١٠٥**	**٢٤٧**
مصاريف مدفوعة مقدماً	**٣١٠**	**٢٦١**
ذمم مدينة أخرى	**٢٣**	**٤٨**
	٢,٧٥٠	**١,٥٧٧**

تمّ تصنيف المبالغ المستحقّة من أطراف ذات علاقة كما يلي:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
جزء متداول	**٢,٣١٢**	**١,٠٢١**
جزء غير متداول	**٦,١١٤**	**٤,٨٤٠**
مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة* (إيضاح ١٥)	**٨,٤٢٦**	**٥,٨٦١**

* ابتداءً من ١ يناير ٢٠١٧، قرّرت هيئة التنظيم الاعتراف بالمطلوبات المتعلقة بمكافأة نهاية الخدمة للموظفين في البيانات المالية. وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، تمّ إدراج مبلغ ٦,١١٤ ألف دولار أمريكي كمخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين (٢٠٢٠: ٤,٨٤٠ ألف دولار أمريكي). تمّ إدراج نفس المبلغ كرصيد مدين من وزارة المالية بناءً على خطاب تأكيد من الوزارة لتعويض هيئة تنظيم مركز قطر للمال عن مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة.

٨. النقد و شبه النقد

يتضمن النقد وشبه النقد في بيان التدفقات النقدية ما يلي:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
أرصدة لدى البنوك	**٦,٩٨٠**	٣,٥٨٢
ودائع قصيرة الأجل*	**٢٩,٢١٢**	٢٧,٨٧٢
النقد وشبه النقد وفقاً لبيان التدفقات النقدية	**٣٦,١٩٢**	٣١,٤٥٤
ناقص: مخصّص الخسائر الائتمانية المتوقعة للودائع القصيرة الأجل	**(٧٦)**	(٧٣)
النقد وشبه النقد وفقاً لبيان المركز المالي	**٣٦,١١٦**	٣١,٣٨١

* تعتبر تلك الودائع لدى البنوك المحتفظ بها لغرض الوفاء بالالتزامات النقدية قصيرة الأجل وبسعر فائدة يبلغ ١.٩٥ % (٢٠٢٠: ٢.٧٥٪).

كانت الحركة في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للودائع قصيرة الأجل كالتالي:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
الرصيد كما في ١ يناير	**٧٣**	٦٣
المخصص للسنة	**٣**	١٠
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	**٧٦**	٧٣

٩. حقوق الملكية

الاحتياطي العام

لم يتم أي تحويل إلى الاحتياطي العام من الفائض المحتجز للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (٢٠٢٠: ٢,٠٠٠ دولار أمريكي). يجب أن تتم الموافقة على أي تحويل من حساب الاحتياطي القانوني وإليه من قبل مجلس الإدارة.

الفائض المتراكم

وفقاً للمادة (١٤) من قانون مركز قطر للمال رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥، لمجلس الإدارة حق الاحتفاظ بالمبلغ الفائض من الاعتمادات الحكومية. يمكن استخدام هذا الفائض في أي نشاط من أنشطة هيئة التنظيم.

١٠. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

في ما يلي الحركة في المخصّص المدرج في بيان المركز المالي:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٠	**٤,٨٤٠**	٣,٩٤٨
المخصّص المكوّن للسنة (*إيضاح (١)*)	**١,٥٥٢**	١,٥٩٦
المنافع المدفوعة خلال السنة	**(٢٧٨)**	(٧٠٤)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	**٦,١١٤**	٤,٨٤٠

إيضاح (١)

المخصّص المكوّن للسنة يتضمّن مبلغ ١٧ ألف دولار أمريكي مستحق في ما يتعلق بالموظفين المنتدبين إلى اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويصنّف ضمن مبالغ مستحقّة من وزارة المالية (٢٠٢٠: ٢٢ ألف دولار أمريكي).

١١. الدائنون والمصاريف مستحقة الدفع

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي (معدّلة)
دائنون تجاريون	**٣٩٢**	٤٨١
مصاريف مستحقة الدفع	**٤,٦٣٠**	٤,٢٢٥
مساعدة حكومية مستلمة مقدماً (إيضاح ٢)	**١,٧٨٥**	١,٢٧٩
رسوم مستلمة مقدماً	**١,١١٢**	١,١٧٠
مبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة	**٤٥**	--
	٧,٩٦٤	٧,١٥٥

١٢. غرامات مالية

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي (معدّلة)
غرامات مالية على بنك أبو ظبي الأوّل (*إيضاح (١)*)	**٤١**	٨٤٦
غرامات مالية على HCW (*إيضاح (٢)*)	--	--
غرامات مالية على TIC (*إيضاح (٣)*)	**٢٠٠**	--
	٢٤١	٨٤٦

١٢. غرامات مالية (تتمة)

بموجب أنظمة الخدمات المالية المتّبعة في المركز، تتمتع هيئة تنظيم مركز قطر للمال بسلطة فرض غرامات مالية حيثما يتراءى لها بأن الشخص (وفقاً للتعريف الوارد بتلك الأنظمة) قد خالف المتطلبات ذات الصلة المنصوص عليها في البند (١) من المادة (٨٤) من أنظمة الخدمات المالية.

يتمّ الاعتراف بالدخل من الغرامات المالية عندما تتمّ تسوية جميع القيود، ويتمّ احتساب تأثير التغيير في السياسة على النحو المبين في الإيضاح ٣.٣. في البيان المالي بموجب السياسات المحاسبية الهامة (الغرامات المالية).

إيضاح (١):

فرضت هيئة تنظيم مركز قطر للمال غرامة مالية قدرها ٥٤,٨٧٠ ألف دولار أمريكي على بنك أبو ظبي الأوّل ش.م.ع. في أغسطس ٢٠١٩ وكانت هذه الغرامة المالية مستحقّة الدفع في ٤ سبتمبر ٢٠١٩. ينصّ البند (٤) من المادة (٥٩) من أنظمة الخدمات المالية على أن "أي غرامة لا يجري دفعها في غضون الفترة التي حدّدتها هيئة التنظيم يجوز للهيئة تحصيلها بموجب طلب ترسله إلى المحكمة كدين مستحقّ."

يحقّ لهيئة تنظيم مركز قطر للمال اتّخاذ الخطوات اللازمة لتحصيل المبلغ المستحق باعتباره مديونية مستحقة. قامت هيئة التنظيم بتقديم طلب لاسترداد المديونية في ٩ سبتمبر ٢٠١٩ لدى المحكمة المدنية والتجارية لمركز قطر للمال ("المحكمة"). تمّ النظر في الطلب من قبل المحكمة، وفي فبراير ٢٠٢٠ أصدرت المحكمة حكماً أعلنت فيه أن الغرامة المالية مع الفائدة هي مديونية مستحقة الدفع لهيئة تنظيم مركز قطر للمال وقابلة للتحصيل. إن هيئة التنظيم بصدد اتّخاذ الخطوات اللازمة لإنفاذ الحكم.

حتى الآن، استردّت هيئة التنظيم مبلغ إجمالي قدره ٨٨٧ ألف دولار أمريكي (ما يعادل ٣,٢٣٣,٧٧٣ ريال قطري) في ما يتعلق بالدين المحكوم عليه.

في نوفمبر ٢٠٢٠، قدمت هيئة التنظيم طلبها في ما يتعلق بالحكم بالدين في المحكمة العليا لولاية نيويورك (المحكمة الابتدائية للولاية ذات الاختصاص العام). إذا نجح طلب الحكم المستعجل، فسيصبح دين الحكم معترفاً به وقابلاً للتنفيذ باعتباره حكماًمحلياً في نيويورك ويمكن تقديمه إلى البنوك في نيويورك حيث يحتفظ بنك أبو ظبي الأول بحسابات من أجل إرفاق الأصول المحتفَظ بها فيه.

إيضاح (٢):

في مارس ٢٠١٩، أصدرت هيئة التنظيم إشعار قرار إلى شركة هوريزون كريسينت لإدارة الثروات ("HCW") بفرض غرامة مالية قدرها ٨,٢٣٠ ألف دولار أمريكي (ما يعادل ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري) نتيجة للانتهاكات التنظيمية الخطيرة. طلبت هيئة التنظيم أيضاً من الشركة أعلاه دفع تكاليف ومصاريف التحقيق الذي أجرته هيئة التنظيم بقيمة ٢٢٨ ألف دولار أمريكي (ما يعادل ٨٣٠,٠٢٤ ريال قطري). يتطلب إشعار القرار دفع الغرامة المالية للشركة بالإضافة إلى التكاليف بحلول ١٠ مايو ٢٠١٩.

١٢. غرامات مالية (تتمة)

في مايو ٢٠١٩، استأنفت شركة HCW إشعار القرار إلى محكمة التنظيم بمركز قطر للمال وفقًا للمادة (٦٦) من أنظمة الخدمات المالية والمادة (٨) من الجدول (٥) لقانون مركز قطر للمال رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥. وعقدت جلسة المحكمة في يناير ٢٠٢٠ وأصدرت المحكمة حكمها في مارس ٢٠٢١ لصالح هيئة التنظيم. كما طلب قرار المحكمة من الشركة دفع تكاليف التحقيق الخاصة بالشركة ونسبة ٥٠٪ من التكاليف المتعلقة بالاستئناف.

تمّ استئناف الحكم من قبل شركة (HCW) وحكمت محكمة التنظيم لصالح هيئة التنظيم.

سوف تعترف هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالغرامة المالية (والإيرادات ذات العلاقة) كإيراد عندما يتم استلام المبالغ أو التأكد من استلامها (انظر الإيضاحين ٣.٣ و ١٩ (تحت عنوان "المقابل المتغير")).

إيضاح (٣):

في يوليو ٢٠٢٠، فرضت هيئة التنظيم غرامة مالية قدرها ٢٠٠ ألف دولار أمريكي (ما يعادل ٧٢٨,٠٠٠ ألف ريال قطري) على شركة التكافل الدولية (TIC) لارتكابها مخالفات بحقّ قواعد هيئة التنظيم. استردّت هيئة التنظيم الغرامات ذات العلاقة خلال العام نظراً إلى أنه تمّت تسوية جميع حالات عدم اليقين المتعلقة بالمبلغ وتوقيت الاسترداد.

١٣. المصاريف العمومية والإدارية

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
إيجار	**١٧٢**	١,١٣٤
أتعاب استشارية ومهنية	**١,٢٧٨**	١,٣٢٢
إطفاء الموجودات غير الملموسة (إيضاح ٥)	**٦٠**	١١٥
تعديلات على الموجودات غير الملموسة (إيضاح ٥)	**--**	(١٤٨)
استهلاك موجودات حق استخدام (إيضاح ٦)	**١,٦٦٥**	٧٩٢
استهلاك أثاث ومعدات (إيضاح ٤)	**٢٠**	٢٥
مصاريف أخرى	**٨١٣**	١,١٤١
	٤,٠٠٨	٤,٣٨١

١٤. الالتزامات

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
التزامات الإيجارات القصيرة الأجل غير القابلة للإلغاء		
خلال سنة واحدة	**١٥٨**	٨١
أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات	**-**	٤٤
	١٥٨	١٢٥
التزامات خدمات غير قابلة للإلغاء		
خلال سنة واحدة	**١,٩٥٤**	٢,٨٨٦
أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات	**٢٣٩**	٢,١٣٢
	٢,١٩٣	٥,٠١٨

١٥. الإفصاحات حول الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف ذات علاقة إذا كان لأحد الأطراف القدرة على التحكم بالطرف الآخر أو ممارسة تأثير هام عليه في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. تشمل الأطراف ذات العلاقة الجهات التابعة لمركز قطر للمال والإدارات الحكومية والوزارات ذات الصلة وأعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين الرئيسيين بإدارة هيئة التنظيم والجهات التي هم مالكوها الرئيسيون. يتم اعتماد سياسات التسعير والشروط المتعلقة بالمعاملات من قبل إدارة هيئة التنظيم.

أرصدة الأطراف ذات العلاقة

أرصدة الأطراف ذات العلاقة كالتالي:

	أرصدة مدينة	
	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
وزارة المالية (*إيضاح (١)*)	**٨,١٢٥**	٤,٨٧٩
مصرف قطر المركزي	**٩٦**	٨٨٤
هيئة قطر للأسواق المالية	**١٨١**	--
هيئة مركز قطر للمال	**--**	٧٤
مكتب رئيس الوزراء	**٢٤**	٢٤
	٨,٤٢٦	٥,٨٦١

	أرصدة دائنة	
	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
هيئة مركز قطر المالية (إيضاح (١١))	**٤٥**	--

١٥. الإفصاحات حول الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

معاملات الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

في ما يلي المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
اعتمادات مالية من الحكومة	**٣٨,٤٢٧**	٣٥,٣٢٧
خدمات مقدمة من هيئة مركز قطر للمال	**١,٩٤٠**	١,٩٤٧
خدمات مقدمة إلى طرف ذي علاقة	**٨٦٣**	١١٤
رواتب ومصاريف مدفوعة بالنيابة عن أطراف ذات علاقة	**٢,٨٨٣**	٥,٤٠٠

إيضاح (١):
تشمل المبالغ المستحقة من وزارة المالية ١,٨١١ ألف دولار أمريكي (٢٠٢٠: ٣٩,٠٠٠ آلاف دولار أمريكي) تتعلق بدفع رواتب ومصاريف أخرى تتعلق باللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

مكافأة موظفي الإدارة العُليا

يتمثل كبار مسؤولي الإدارة بأعضاء مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي، والمدراء التنفيذيين، والمدير التنفيذي للعمليات، والمدير التنفيذي للشؤون المالية. تتضمن المكافأة لكبار المسؤولين في الإدارة المصاريف التالية:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
منافع قصيرة الأجل	**٤,٧٩٧**	٥,٧٧٩

١٦. الحركة في مخصص الخسائر

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي (المعدّل)
كما في ١ يناير	**٧٣**	٦٣
مخصص على ودائع قصيرة الأجل	**٣**	١٠
كما في ٣١ ديسمبر	**٧٦**	٧٣

١٧. إدارة المخاطر المالية

تتكوّن المطلوبات المالية لهيئة التنظيم من ذمم دائنة ومصاريف مستحقة الدفع والتزامات إيجار. يتمثل الغرض الرئيسي من هذه المطلوبات المالية في تمويل عمليات هيئة التنظيم وتقديم الضمانات لدعم عملياتها. تشمل الموجودات المالية لهيئة التنظيم فوائد مستحقة وذمم مدينة أخرى وغرامات مالية مدينة ومبالغ مستحقة من أطرف ذات علاقة وأرصدة لدى البنوك وودائع قصيرة الأجل، وتنشأ هذه الموجودات مباشرة من عمليات هيئة التنظيم.

تتعرّض هيئة التنظيم لمخاطر السوق والائتمان والسيولة، وتقع على الإدارة المسؤولية الكاملة عن وضع إطار عمل لإدارة هذه المخاطر والإشراف على تنفيذه. تمّ وضع سياسات إدارة المخاطر الخاصة بهيئة التنظيم لتحديد وتحليل المخاطر التي تواجهها ووضع الحدود والضوابط المناسبة للمخاطر ورصد المخاطر والالتزام بالحدود المنصوص عليها. تتمّ مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بصورة منتظمة لتعكس التغييرات في ظروف السوق وأنشطة هيئة التنظيم.

يقدّم هذا الإيضاح معلومات حول تعرّض هيئة التنظيم للمخاطر المذكورة أعلاه، ويتمّ إدراج إيضاحات كمّية إضافية ضمن هذه البيانات المالية.

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر التغيّرات في أسعار السوق، مثل أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية التي تؤثر على إيرادات هيئة التنظيم أو قيمة أدواتها المالية. يتمثل الهدف من إدارة مخاطر السوق في إدارة ومراقبة التعرّض لمخاطر السوق وفق معايير مقبولة في حين تعظيم العائدات.

مخاطر أسعار الفائدة

مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لتقلّبات أسعار الأدوات المالية نتيجة للتغيّرات في أسعار الفائدة في السوق. لا تتعرّض هيئة التنظيم لمخاطر أسعار الفائدة على موجوداتها التي تحمل الفوائد (الودائع لدى البنوك) حيث إن أسعار الفوائد على هذه الودائع ثابتة. لا يتأثر بيان الدخل الشامل وحقوق الملكية بالتغيرات المحتملة المعقولة في معدّلات الفائدة، مع بقاء جميع المتغيّرات الأخرى ثابتة، حيث إن هيئة التنظيم لا تحتفظ بموجودات مالية أو مطلوبات مالية ذات معدلات فائدة متغيّرة في تاريخ التقرير.

مخاطر العملات

مخاطر العملات هي مخاطر تقلّب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تتم الأنشطة الرئيسية لهيئة التنظيم بالدولار الأمريكي والريال القطري، وحيث أن الريال القطري مرتبط بالدولار الأمريكي تعتبر مخاطر العملات في أدنى حدودها.

١٧. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية لهيئة التنظيم الناتجة عن عجز طرف مقابل في أداة مالية عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية. إن تعرّض هيئة التنظيم لمخاطر الائتمان ينشأ عن تقصير الطرف المقابل، ويكون الحدّ الأقصى للتعرض مساوياً للقيمة الدفترية لهذه الموجودات المالية كالتالي:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي (معدّلة)
أرصدة لدى البنوك تتضمن ودائع قصيرة الأجل	**٣٦,١٩٢**	٣١,٤٥٤
مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة	**٨,٤٢٦**	٥,٨٦١
فوائد مستحقة	**١٠٥**	٢٤٧
ذمم مدينة أخرى	**٢٣**	٤٨
	٤٤,٧٤٦	٣٧,٦١٠

إن مخاطر الائتمان المتعلقة بالأرصدة لدى البنوك محدودة، حيث إن هيئة التنظيم تتعامل فقط مع بنوك وأطراف مقابلة ذات سمعة جيدة للغاية.

قياس وإثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)

إن قياس خسائر الائتمان المتوقعة هو دالة على احتمال التعثر، والخسارة في ظل التعثر (أي حجم الخسارة في حالة وجود تعثر) والتعرض عند التعثر. يعتمد تقييم احتمالية التخلف عن السداد والخسارة في حالة التعثر في السداد على البيانات التاريخية المعدّلة بواسطة المعلومات التطلّعية.

بالنسبة للتعرض عند التعثر، بالنسبة للموجودات المالية، يتمّ تمثيل ذلك من خلال إجمالي القيمة الدفترية للموجودات في تاريخ التقرير، جنبًا إلى جنب مع أي مبالغ إضافية يُتوقع سحبها في المستقبل من خلال تاريخ التخلف عن السداد المحدد بناءً على الاتجاه التاريخي، وفهم هيئة التنظيم للاحتياجات التمويلية المستقبلية المحددة للمدينين، وغيرها من المعلومات التطلعية ذات الصلة.

بالنسبة للموجودات المالية، يتمّ تقدير خسارة الائتمان المتوقعة على أنها الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة لهيئة التنظيم وفقًا للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع هيئة التنظيم استلامها، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

١٧. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

طبقت هيئة التنظيم النهج العام لتحديد خسائر الائتمان على الودائع لأجل. احتسبت هيئة التنظيم أية خسائر ائتمانية متوقعة على الغرامات والذمم المدينة الأخرى بناء على منهج عام مبسّط بالنسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة، حيث اتخذت إجراءات قانونية بتحصيل أهم بنود هذه الأرصدة المدينة. تمّ تكوين مخصّص للخسائر الائتمانية المتوقعة من الودائع قصيرة الأجل بمبلغ ٣ آلاف دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (٢٠٢٠: ١٠ آلاف دولار أمريكي).

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم تمكّن هيئة التنظيم من الوفاء بالتزامات الدفع المصاحبة لمطلوباتها المالية التي يتمّ سدادها بتسليم نقد أو موجودات مالية أخرى عند حلول موعد استحقاقها. تحدّ هيئة التنظيم من مخاطر السيولة لديها بالحصول على اعتمادات من الحكومة لتمويل أنشطة التشغيل والنفقات الرأسمالية لها. إنّ شروط الخدمات بهيئة التنظيم توجب سداد المبالغ خلال ٣٠ يوماً من تاريخ تقديم الخدمة.

يلخّص الجدول أدناه استحقاقات المطلوبات المالية لهيئة التنظيم كما في ٣١ ديسمبر استناداً إلى الدفعات التعاقدية غير المخصومة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	القيمة الدفترية	التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة	أقل من سنة واحدة	أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
ذمم تجارية دائنة	٣٩٢	٣٩٢	٣٩٢	--
التزامات إيجار	١,١٤٤	١,١٤٩	١,٠٤٤	١٠٠
الإجمالي	١,٥٣٦	١,٥٤١	١,٤٣٦	١٠٠

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	القيمة الدفترية	التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة	أقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واقل من خمس سنوات
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
ذمم تجارية دائنة	٤٨١	٤٨١	٤٨١	--
التزامات إيجار	٢,٥٥٣	٢,٦٤٧	١,٨١١	٨٣٦
الإجمالي	٣,٠٣٤	٣,١٢٨	٢,٢٩٢	٨٣٦

١٨. القيمة العادلة للأدوات المالية

تتضمن الأدوات المالية الموجودات والمطلوبات المالية. ليس لدى هيئة التنظيم أي موجودات مالية أو مطلوبات مالية تقاس بالقيمة العادلة. ولا تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية.

١٩. الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد البيانات المالية لهيئة التنظيم أن تستخدم الإدارة أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المحقّقة في البيانات المالية وبعض الافصاحات المحددة. ولكن قد يؤدي عدم دقة هذه الافتراضات إلى نتائج تتطلب إدخال تعديلات هامة على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المتأثرة في الفترات المستقبلية.

في ما يلي أهم الافتراضات المتعلقة بالفترات المستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للشك في التقديرات في تاريخ التقرير، والتي لها تأثير كبير قد يتطلب إجراء تعديلات هامة على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة.

الأعمار الإنتاجية للأثاث والمعدات

تحدّد إدارة هيئة التنظيم الأعمار الإنتاجية التقديرية للأثاث والمعدّات لاحتساب الاستهلاك. يتمّ التقدير بعد أن يؤخذ في الاعتبار الاستخدام المتوقّع للموجودات والتلف أو التآكل الطبيعي. تقوم الإدارة سنوياً بمراجعة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية، ويتمّ تعديل قسط الاستهلاك مستقبلاً في الحالات التي تعتقد فيها الإدارة أن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة

تقوم إدارة هيئة التنظيم بتحديد الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحدودة لحساب الاستهلاك. يتمّ تحديد المبالغ التقديرية بعد النظر في الاستخدام المتوقع للموجودات غير الملموسة أو التقادم التكنولوجي. تقوم الإدارة بمراجعة الأعمار الإنتاجية سنوياً، ويتم تعديل مصروف الاستهلاك المستقبلي عندما ترى الإدارة أن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

تحديد مدة الإيجار

عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزاً اقتصادياً لممارسة خيار التمديد، أو عدم ممارسة خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو فترات ما بعد خيارات الإنهاء) فقط في مدة الإيجار إذا كان من المؤكد بشكل معقول أنه سيتمّ تمديد عقد الإيجار (أو لم يتمّ إنهاؤه). لم يتمّ تضمين التدفقات النقدية المستقبلية المحتملة في التزامات الإيجار لأنه ليس من المؤكد بشكل معقول أن عقود الإيجار سيتمّ تمديدها (أو عدم إنهاؤها).

تتمّ مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير جوهري في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تقع ضمن سيطرة المستأجر.

عقود الإيجار – تقدير سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي

لا يمكن لهيئة التنظيم أن تحدّد بسهولة سعر الفائدة المتضمن في عقد الإيجار، وبالتالي فهي تستخدم سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي (IBR) لقياس التزامات الإيجار. إن سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي هو سعر الفائدة الذي يتعيّن على هيئة التنظيم دفعه لاقتراض، لمدة مماثلة مع وجود ضمان مماثل، أموال لازمة للحصول على أصل ذي قيمة مماثلة لحق استخدام الأصل في بيئة اقتصادية مماثلة. ولذلك يعكس سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي "المبلغ الذي يتعيّن على هيئة التنظيم دفعه"، وهو ما يتطلب ممارسة تقديرات في غياب الأسعار الملحوظة. تقوم هيئة التنظيم بتقدير سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي باستخدام مدخلات يمكن ملاحظتها (مثل أسعار الفائدة السائدة بالسوق) عندما تكون متاحة ومطلوبة لإجراء بعض التقديرات الخاصة بالكيان.

١٩. الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)

زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كمخصص يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا لأصول المرحلة الأولى، أو أصول الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة لأصول المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية عندما تزداد مخاطر الائتمان الخاصة به بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. لا يحدّد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) ما يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان الخاصة بأصل ما قد زادت بشكل كبير، تأخذ هيئة التنظيم في الاعتبار المعلومات النوعية والكمية المعقولة والداعمة المستقبلية.

يتمّ تعديل معدّلات الخسارة التاريخية لتعكس المعلومات الحالية والمستقبلية حول عوامل الاقتصاد الكلي التي تؤثر على قدرة الشركات على تسوية الذمم المدينة. حدّدت هيئة التنظيم الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر ليكون العامل الأكثر صلة، وبالتالي تعدّل معدّلات الخسارة التاريخية بناءً على التغيرات المتوقعة في الناتج المحلي الإجمالي. اعترفت هيئة التنظيم بمخصّص خسارة قدره ٣ آلاف دولار أمريكي مقابل جميع الأصول المالية.

حساب مخصّص الخسائر

عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، تستخدم هيئة التنظيم معلومات استشرافية معقولة وداعمة، تستند إلى افتراضات للحركة المستقبلية للدوافع الاقتصادية المختلفة وكيف ستؤثر هذه العوامل على بعضها البعض. تستخدم هيئة التنظيم تقديرات لاحتساب معدلات الخسارة.

إنّ الخسارة الناتجة عن التخلّف عن السداد هي تقدير للخسارة الناتجة عن التخلّف عن السداد. وهي تستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقّع المقرض الحصول عليها، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات والتعزيزات الائتمانية المتكاملة.

المقابل المتغيّر

إنّ المبالغ المتعلّقة بالعقوبات المالية مستمدّة من إجراءات الانفاذ التي اتّخذتها هيئة تنظيم مركز قطر للمال ضد الشركات التي تشرف عليها في قضايا عدم الامتثال للقواعد والأنظمة المعمول بها (انظر إيضاح ٣.٣). يتضمّن استرداد الغرامات المالية (والإيرادات ذات الصلة) شكوكاً تتعلّق بالمبلغ (الذي يمكن استئنافه أمام محكمة تنظيم مركز قطر للمال) وتوقيت استلام الدفع، والذي قد يتضمن بناءً على الخبرة رفع دعوى قضائية قد تستغرق زقتاً طويلاً لإنهائها. تختلف العوامل المؤثرة في استرداد الغرامة المالية (والدخل المرتبط بها) لكلّ حالة وحلّ القيود خارج عن سيطرة هيئة تنظيم مركز قطر للمال. وفقًا لذلك، يتمّ الاعتراف بالإيرادات ذات الصلة عند حلّ القيود.